



أخبار الديوان

مقالات و أبحاث

معايير مهنية

اختتام أعمال اجتماع المجلس التنفيذي « للأرابوساي »



ديوان المحاسبة.. نحو آليات فاعلة للرقابة والمساءلة



تلبية لدعوة من العنقري ... حداد يزور السعودية





إضاءة ملكية

إن تطوير الإدارة الحكومية مسيرة مستمرة تخضع لمراجعة وتقييم
دائمين. وعليه، يجب تحديد مواطن الخلل والقصور والاعتراف
بها للعمل على معالجتها، وإرساء وتفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة
كعبراً أساسية في عمل وأداء مؤسساتنا وفي جميع طبقات ومراحل
الإدارة الحكومية، بحيث يكافأ الموظف على إنجازاته ويساءل
ويحاسب على تقصيره وإهماله. كما يجب تحقيق تنمية شاملة مستدامة
تسند جميع القطاعات ونضج توزيع عوائد التنمية على أتحاء
المملكة كافة بشكل عادل.

عبدالله الثاني ابن الحسين

١٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٦

الورقة النقاشية الملكية السابعة

سياحة القانون أساس الدولة الحديثة

وتستمر مسيرة التحديث ...



منذ بداية العام ٢٠٢٠ أخذت الإدارة العليا في ديوان المحاسبة على عاتقها منهجية التحديث والتطوير لمواكبة أحدث الممارسات العالمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وأيضاً للتماشي مع التوجهات الحكومية بالتحول الرقمي والإلكتروني. ورغم الظروف الصعبة التي واجهها الديوان ابتداءً من النقص في الكوادر المتخصصة والذي نتج عن مغادرة أكثر من ١٠٠ مدقق من مختلف المستويات الوظيفية نتيجة التقاعدات، مروراً بظروف جائحة كورونا، إلا أن الإصرار على التطوير لم يثني الإدارة عن المضي قدماً في مسيرة التحديث.

فعلى صعيد بناء القدرات تم التوجيه نحو استخدام منهجيات التدقيق وفقاً لمعايير «الإنوساي» وما يتطلبه من تدريب وتأهيل للمدققين ورؤساء المراقبات والأقسام ومدراء المديرية الفنية، وبدأنا بجهود ذاتية من خلال بناء ملف محوسب لمنهجية التدقيق بمراحلها تم تعميم استخدامه على الجميع، ولضمان المواكبة استعدى الأمر البحث عن ممولين وتكلفت الجهود بتوقيع اتفاقية مشروع توأمة مع جهاز الرقابة في بولندا وتمويل من الإتحاد الأوروبي.

وقد انبثق عن مشروع التوأمة خطة تأهيل وتدريب بأفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة تستند على المعايير الدولية، وأخذت ثلاثة أبعاد هي: التدقيق الشمولي المبني على المخاطر و توكيد جودة العمليات والتقارير الرقابية واستخدام التقنيات المحوسبة في التدقيق وتدقيق الأنظمة المحوسبة. وعلاوة على ذلك وبالتزامن تم اعتماد استراتيجية تدريبية شاملة بنيت على الإحتياجات التدريبية، وشملت كافة مجالات العمل الرقابي ومعايير المحاسبة والنهوض بالرقابة الفنية ومنها رفع القدرات المهنية لمهندسي الديوان.

وعلى صعيد التحول الرقمي بدأت عملية التجهيز وتوفير كافة الإمكانيات المحوسبة في المراقبات الميدانية والمديرية في مركز الديوان، من حيث المعدات وأجهزة الحاسوب المحمول والمكتبية ومعدات التصوير والمسح، وبرمجيات لتسهيل انسيابية العمل بين مختلف المراقبات والمديرية بالديوان، فضلاً عن الحوسبة السحابية مما يمكن من استمرارية الأعمال والحفاظ على توثيق العمليات والمستندات والوثائق، فبدأنا مؤخراً بنظام (زاجل) للمراسلات والذي يضمن سير العمليات والمراسلات إلكترونياً وضمن مفهوم بيئة خالية من الورق، والمرحلة الأولى من هذا النظام تم تطبيقها في مركز الديوان وسيتم توسيعها قريباً لتشمل كافة المراقبات الميدانية والمجموعات الهندسية، وعلى الرغم من الصعوبات في البدايات إلا أنه سيتم التغلب عليها من خلال الممارسة المستمرة ومعالجة الإختلالات و توفير المتطلبات. وبعد شهر رمضان المبارك (في شهر أيار) سيتم إطلاق التطبيق العملي لبرنامج إدارة ملفات التدقيق المحوسب، والذي سيتم على ثلاثة مراحل نأمل إكمالها هذا العام، ويهدف إلى توثيق ملفات التدقيق وأعمال كافة المدققين وفرق العمل في الديوان، حيث قاربنا على إكمال المرحلة التحضيرية له والتي امتدت لما يزيد عن أربعة شهور.

إن جوهر مسيرة التحديث هو المدقق والذي عليه تبنى آمال مؤسستنا للعبور للمستقبل والتحول من مفهوم الوظيفة إلى مفهوم المهنة، فبتكاتف الجميع سنصل بمؤسستنا إلى المستوى المهني المنشود لتستمر بدورها المتميز في الرقابة على المال العام.

مساعد الأمين العام للشؤون الفنية

مدير مديرية الرقابة على الشركات والحسابات الختامية

د. بلال عكاشة

افتتاحية العدد

من المتوقع أن يشكل قانون ديوان المحاسبة المعدل رقم (1) لسنة ٢٠٢٢ الذي دخل حيز التنفيذ في الثاني من آذار إضافة مهمة ودفعة قوية لعمل ديوان المحاسبة في الرقابة والتدقيق والمساهمة في الشراكة مع مؤسسات الدولة بإيجابية.

وتأتي هذه التعديلات على قانون الديوان في سياق مناخ التحديث والتطوير الذي أوعز به جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله، للمنظومة السياسية مع إنطلاق المملكة في مؤويتها الثانية التي شملت إجراء تعديلات على قانون الإنتخاب وقانون ديوان المحاسبة وقانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد كما صادق مجلس الأمة على قانون الأحزاب وهو حالياً بانتظار ان يوشح بالإرادة الملكية السامية كما تم إقرار قانون الإنتخاب من قبل مجلس الأمة بعد مناقشات مستفيضة مع كافة القوى السياسية الفاعلة وذلك حتى تكتمل منظومة الإصلاح والتي جاءت انسجاماً مع الأوراق النقاشية الملكية التي حملت في ثناياها دعم الأجهزة الرقابية ومنها ديوان المحاسبة.

ولعل من أبرز ما تضمنه تعديل القانون إضافة الى حصانة منصب رئيس ديوان المحاسبة، التدقيق والرقابة على المنح والمساعدات الخارجية. وهي مهمة كان يقوم بها الديوان سابقاً إلا أنه تم تضمينها القانون في التعديل الجديد وذلك تأكيداً للثقة الكبيرة التي توليها الجهات الدولية لعمل الديوان. كما شملت التعديلات منح الديوان صلاحية تدقيق ومراقبة الأنظمة والعمليات المالية المحوسبة الإلكترونية لدى الجهات الخاضعة لرقابته. ويأتي ذلك تنويجاً لرؤية إدارة الديوان في استشراف المستقبل من خلال اهتمامها بهذا الجانب والمشاركة في وضعها لخطة التحول الرقمي منذ تسلمها المسؤولية في رئاسة الديوان، لوضع الديوان على قدم المساواة مع أفضل الممارسات الدولية ولمواكبة التسارع في تقديم الخدمات الإلكترونية الحكومية بثبات ومهنية واقتدار في ظل المؤوية الثانية.

رئيس هيئة التحرير
خلدون عواد أبونوار

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

خلدون أبو نوار
مدير مديرية الدراسات والتدريب

أعضاء هيئة التحرير

مقرر اللجنة

غادة السوطري
رئيس قسم الدراسات والأبحاث

حسن دندشلة
رئيس قسم التدريب

عطالله السطول
رئيس قسم الإعلام

أماني السايح
رئيس قسم الإستشارات القانونية

التصميم الجرافيكي

حسين الترك
مديرية تكنولوجيا المعلومات

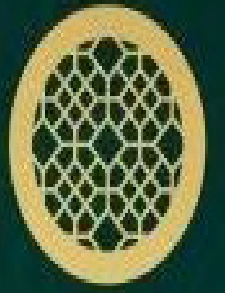
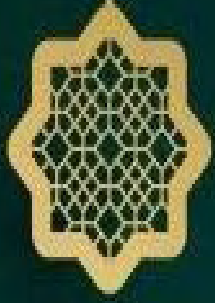
الزملاء و الزميلات ...

نهنئكم بحلول شهر رمضان المبارك

أعاده الله عليكم بكل الخير

رئيس ديوان المحاسبة

عاصم حداد



رؤيتنا

التميز الرقابي المهني المستدام لتعزيز المساءلة العامة

رسالتنا

المساهمة في تحسين استخدام و إدارة الموارد العامة للدولة،
لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال رقابة شاملة و مستقلة
على المال العام و المساهمة في الإرتقاء بكفاءة و فعالية و شفافية
ومساءلة الإدارة الحكومية

قيمنا

النزاهة ، الإستقلالية والموضوعية ، الكفاءة و العناية المهنية ،
الشفافية ، المساءلة ، السرية

في هذا العدد

١ - ٤ بداية الرحلة

- إضاءات ملكية
- كلمة العدد
- الإفتاحية
- تهنئة شهر رمضان
- الرؤيا و الرسالة و القيم

٥ - ١٤ أخبار الديوان

- اختتام أعمال اجتماع المجلس التنفيذي « للأرابوساي »
- ديوان المحاسبة.. نحو آليات فاعلة للرقابة والمساءلة
- تلبية لدعوة من العنقري ... حداد يزور السعودية
- سلسلة ورش تدريبية حول « منهجية التدقيق الشمولي المبني على المخاطر »
- لقاء في ديوان المحاسبة حول « نظام المشتريات الحكومية »
- محاضرة توعوية بـ « الأمن السيبراني »
- وفد فلسطيني يزور ديوان المحاسبة
- معدل قانون ديوان المحاسبة .. خطوة للأمام

١٥ إضاءة قانونية

١٦ - ٣٥ مقالات و أبحاث

- الأجهزة العليا للرقابة والثورة الرقمية
- الحصول على أدلة الإثبات عند تنفيذ عملية الرقابة عن بعد
- الإتجاهات الجديدة في عمل التدقيق ومستقبل المساءلة (النص الأصلي و الترجمة)
- إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية
- الأمن السيبراني

٣٦ مصطلحات رقابية



بمشاركة فاعلة من ديوان المحاسبة الأردني اختتام أعمال اجتماع المجلس التنفيذي «لأرابوساي»

اختتمت أعمال الإجتماع الـ (٦٣) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية لأجهزة العلياء للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي)، الذي استضافه ديوان المحاسبة القطري على مدى يومي ٢٠-٢١ آذار الماضي، بمشاركة عطوفة رئيس ديوان المحاسبة السيد عاصم حداد، ورؤساء الأجهزة العلياء للرقابة للدول الأعضاء في المجلس التنفيذي للمنظمة.



واختار المجلس التنفيذي للمنظمة العربية لأجهزة العلياء للرقابة المالية والمحاسبة بالتركية ديوان المحاسبة القطري لتمثيل المنظمة العربية في المجلس التنفيذي للمنظمة الدولية لأجهزة العلياء للرقابة المالية العامة والمحاسبة للفترة ٢٠٢٢ - ٢٠٢٨.



ديوان المحاسبة.. نحو آليات فاعلة للرقابة والمساءلة

واستعرض حداد الدور الدستوري لديوان المحاسبة والمهام المناطة به وآلية عمله في حماية المال العام من خلال تطوير أنظمة الرقابة وتقديم المشورة لدوائر الدولة والمشاركة في اللجان والتحقق من سلامة الإجراءات المتبعة.

وأكد حداد أهمية لجنة المتابعة الوزارية، المشكلة برئاسة وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء وعضوية أمين عام ديوان المحاسبة وآخرين، في تقليص حجم المخالفات الواردة في التقرير السنوي وتصويب الكثير من المخالفات بشكل رادع وفوري.

استضاف مركز حماية وحرية الصحفيين بالتعاون مع شركة زين رئيس ديوان المحاسبة السيد عاصم حداد في حلقة المنتدى الإعلامي، مساء الإثنين ٢٤/١/٢٠٢٢، في حوار بعنوان: «ديوان المحاسبة.. نحو آليات فاعلة للرقابة والمساءلة».

وتضمن الحوار الذي أداره الصحفي نضال منصور عرض للإنجازات وجملة التحديات التي تحول دون تحقيق ديوان المحاسبة لمؤشرات تتواءم مع الجهد المبذول.

استهل رئيس ديوان المحاسبة، عاصم حداد حديثه بالإشارة إلى توجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني في الورقة النقاشية السادسة، والمخاطبات الرسمية لمنح الديوان الضابطة العدية والإستقلال الكامل وتعزيز دوره الرقابي بما ينسجم والمتطلبات الدولية، منوهاً بالقول « لكن أحيانا تجد بعض العوائق فالرقابة دائما غير محببة، ولا أحد يحب الرقابة حتى لو ابتسم في وجهك، مشيرا في ذات السياق إلى أنه لا يخش شيئا مادام هناك مرجعية عليا في الدولة فأنا لا أخاف من شيء».



الإرادة السياسية بدعم ديوان المحاسبة متوفرة من خلال «التصريحات الملكية»

رئيس ديوان المحاسبة
عاصم حداد



«لا ننهي أي مخرج رقابي إلا بعد تصويب المخالفات أو استرداد المال العام»

رئيس ديوان المحاسبة
عاصم حداد



موازنة ديوان المحاسبة في شراء الخدمات هي «صفر»

رئيس ديوان المحاسبة
عاصم حداد



الإعلام شريك في العمل الرقابي والنزاهة تؤام

رئيس ديوان المحاسبة
عاصم حداد

كما شدد على عدم تعرضه لأيّة ضغوط، وأن الديوان لا ينهي أو يسدد قيود أي مخرج رقابي إلا بعد تصويب المخالفات الواردة فيه أو استرداد المال العام.

وأقر حداد بوجود نقص في الكوادر البشرية نتيجة بعض القرارات الحكومية، ومن تلك القرارات الإحالة إلى التقاعد لمن بلغت خدماتهم الخاضعة للتقاعد ٣٠ عاماً فأكثر ووقف التعيينات نتيجة جائحة كورونا، مبيّناً أن ديوان المحاسبة يعمل على تعويض ذلك النقص من خلال التحول الرقمي.

كما نوه إلى أن تعيينات موظفي ديوان المحاسبة تتم بالكامل عن طريق ديوان الخدمة المدنية وأن موازنة ديوان المحاسبة في شراء الخدمات هي «صفر».

وأوضح حداد: «أن رئيس ديوان المحاسبة مرتبط إدارياً برئيس الوزراء ورقابياً بمجلس الأمة. لكن التنسيب بالتعيين يتم من خلال مجلس الوزراء وبحاجة إلى إرادة ملكية سامية. أما عزل رئيس ديوان المحاسبة فيحتاج أيضاً إلى إرادة ملكية وأن يتمّ تبرير الأمر عند انعقاد مجلس الأمة، لكنها تبقى حلقة ضعف. وكنا نأمل أن يكون من بين الوظائف التي يعينها الملك بشكل مباشر رئيس ديوان المحاسبة، ففي العرف: من يدفع لك راتبك هو من يتحكم».

وشدد حداد أن بقاء أمر تعيين وعزل رئيس ديوان المحاسبة بتنسيب من رئيس الوزراء «هي حلقة ضعف».

ولم يغفل حداد أهمية دور وسائل الإعلام من خلال إلقاء الضوء على مواطن الخلل وكشف الحقائق في المؤسسات الحكومية، قائلاً إن الديوان يستفيد كثيراً مما يتم نشره عبر وسائل الإعلام باعتباره إخباراً أولياً موثقاً.

وأشاد بالتعاون والدور التكاملي مع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، قائلاً أننا «نعمل كتوأم»، على حد تعبيره.



تلبية لدعوة من العنقري ... حداد يزور السعودية

وعبر حداد عن سعادته بهذا التواصل والتناغم بين الجهازين، مشيراً إلى أهمية اغتنام الفرص لتعزيز التعاون، وتبادل الخبرات، وتنمية القدرات البشرية في كلا الجهازين.

يذكر أن الجهازين سبق أن وقعا مذكرة تفاهم عام ٢٠١٨، ولمدة خمس سنوات، بهدف تعزيز وتوسيع نطاق التعاون بين الطرفين في مجال العمل المحاسبي والرقابي والمهني، وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين الشقيقين.

زار عطوفة رئيس ديوان المحاسبة السيد عاصم حداد، في السادس من شباط الماضي، الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية بدعوة كريمة من معالي الدكتور حسام بن عبدالمحسن العنقري رئيس الديوان العام للمحاسبة .



وتم خلال الزيارة التي استمرت لمدة يومين، عقد اجتماع جرى فيه مناقشة عدد من الموضوعات ذات الإهتمام المشترك، وبحث سبل تعزيزها وتفعيلها في المجالات كافة، كما اطلع عطوفته على تجارب الديوان في مجالي المراجعة المالية والرقابة على الأداء.





سلسلة ورش تدريبية حول «منهجية التدقيق الشمولي المبني على المخاطر»

واصل ديوان المحاسبة تطوير كوادره، من خلال عقد ورش العمل الخاصة بمنهجية «التدقيق الشمولي المبني على المخاطر» ضمن أنشطة مشروع التوأمة مع جهاز الرقابة البولندي، للربع الأول من عام ٢٠٢٢، بمشاركة ١٨٤ مدققاً من موظفي الديوان.

وتأتي هذه الورش في سياق بدء التدريب العملي استجابة لمتطلبات المحور الأول من مشروع التوأمة، ويشار إلى أنه سيتم استئناف عقد الورش لاستكمال تدريب كافة مدققي الديوان.

وتهدف إدارة الديوان من عقد هذه الورش تحديث وتطوير عمليات ونتائج التدقيق بما ينسجم وأفضل الممارسات الدولية التي تبنتها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAIs)، وإيجاد أرضية مشتركة ومفاهيم واضحة مبنية على معايير التدقيق الدولية (ISSAIs) الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي).



لقاء في ديوان المحاسبة حول «نظام المشتريات الحكومية»

وأضاف حداد أن الديوان بمختلف منتسبيه لديهم الشغف لتعلم كل ما هو جديد. مقدماً الشكر إلى ديوان التشريع والرأي ودائرة العطاءات الحكومية ودائرة المشتريات الحكومية على مبادرتهم في الحضور إلى الديوان والإستماع إلى الملاحظات المتعلقة بالنظام الجديد والإجابة على الإستفسارات بهذا الخصوص.

استضاف ديوان المحاسبة لقاء حوارياً حول «نظام المشتريات الحكومية رقم (٨) لعام ٢٠٢٢»، الأربعاء ٢٣-٢-٢٠٢٢، بحضور عطوفة رئيس ديوان المحاسبة السيد عاصم حداد، وعطوفة الأمين العام السيد إبراهيم المجالي، وعطوفة مدير عام دائرة العطاءات الحكومية السيد محمود خليفات، وعطوفة مدير عام دائرة المشتريات الحكومية السيدة هنادي النابلسي والمستشار القانوني في ديوان التشريع والرأي الدكتور عمر زريقات ومشاركة عدد من المدراء والمعنيين في الديوان.

لقراءة و تحميل نظام المشتريات الحكومية رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢ إضغط هنا

وقال حداد خلال اللقاء أن تقديم المشورة الإدارية والمالية هي من صميم عمل الديوان لتحقيق المنهجية التشاركية التي يعتمدها في عمله مع مختلف الجهات الحكومية.

**من مهام ديوان المحاسبة تقديم المشورة
الإدارية والمالية إلى الجهات الخاضعة
لرقابة الديوان و أن الديوان وبمختلف
منتسبيه لديهم شغف في تعلم كل ما هو
جديد**

رئيس ديوان المحاسبة
عاصم حداد

**أؤكد على أهمية هذا النظام الذي جاء
بعد نقاش مطول والإستماع الى كافة
الملاحظات من مختلف مؤسسات الدولة
والذي عالج الكثير من القضايا والتفسيرات
الفضفاضة**

أمين عام ديوان المحاسبة
إبراهيم المجالي

**لجنة مراجعة الشكاوى أصبحت صاحبة
الصلاحية في البت في القضايا الخلافية
وذلك للحد من التفسيرات والإجابات غير
الدقيقة لنصوص النظام**

مدير عام دائرة العطاءات الحكومية
محمود خليفات

**أؤكد على التشاركية مع ديوان المحاسبة
في تسهيل التعامل مع هذا النظام وتقديم
الإجابات الدقيقة عند التدقيق على لجان
المشتريات**

مدير عام دائرة المشتريات الحكومية
هنادي النابلسي

من جهته أشار المجالي إلى أهمية هذا النظام الذي جاء بعد نقاش مطول ودراسة كافة الملاحظات الواردة من مختلف مؤسسات الدولة والذي عالج الكثير من القضايا والتفسيرات الفضفاضة. داعياً الجميع للإستفادة من هذا اللقاء من خلال السؤال ودراسة النظام بشكل مكثف حتى يكون معيناً لهم في عملهم.

وقدم زريقات جملة لأهم التعديلات التي شملها نظام المشتريات الحكومية رقم (٨) لعام ٢٠٢٢، خاصة لجنة مراجعة الشكاوى التي أصبحت صاحبة الصلاحية في البت في القضايا الخلافية وذلك للحد من التفسيرات والإجابات غير الدقيقة لنصوص النظام. واستعرضت النابلسي أبرز ما جاء في النظام الجديد، والنقاط التي عالجت الخلل في النظام السابق، مؤكدة على التشاركية مع ديوان المحاسبة في تسهيل التعامل مع هذا النظام وتقديم الإجابات الدقيقة عند التدقيق على لجان المشتريات.

ولفت خليفات لإيجابيات هذا النظام والحلول التي قدمها في سبيل تيسير أنظمة المشتريات كون أن القسم الأكبر من موازنة الدولة يمر من خلال هذا النظام.

وفي نهاية اللقاء دار نقاش موسع للإجابة على الإستفسارات التي تم توجيهها للمعنيين حول بعض التعديلات الواردة في النظام، والإطار التشريعي للملحق رقم (٥) المتعلق بمكافآت أعضاء اللجان وأمناء السر.



محاضرة توعوية بـ «الأمن السيبراني»

وقدمت الأستاذة جمانة أبو زايد من المركز الوطني للأمن السيبراني تعريفاً بالأمن السيبراني وآليات حماية بيئة العمل من الإختراقات والتهديدات السيبرانية، وتأتي هذه المحاضرة ضمن برنامج توعوي يركز على الموظف العام كونه جزءاً من منظومة الحماية العامة ولحمايته من الإستهداف من خلال ملفات خبيثة تستغل وجود ثغرات رقمية.

وجرى خلال المحاضرة، التي شارك بها عدد من موظفي الديوان، تبادلًا للمعرفة من خلال الإجابة عن الأسئلة وعرض بعض التجارب السابقة التي توضح المخاطر التي يجب إدراكها لتجنبها والتعامل معها.

نظم ديوان المحاسبة وبالتعاون مع المركز الوطني للأمن السيبراني، يوم الأحد ١٣ آذار، محاضرة تثقيفية توعوية حول «الأمن السيبراني»، بهدف رفع مستوى وعي موظفي الديوان بأهمية الأمن السيبراني والتعريف بأكثر التهديدات السيبرانية تداولاً وطرق التعامل معها.

وافتح الفعالية عطوفة أمين عام ديوان المحاسبة السيد إبراهيم المجالي، الذي أكد على أهمية أمن المعلومات في ظل الثورة الرقمية التي حوّلت العالم إلى قرية صغيرة.

وثنى المجالي الدور الذي يقوم به المركز، واستعرض أهمية حماية المعلومات والبيانات وضرورة تضافر الجهود نحو تعزيز أمن المعلومات والتعامل الفعال مع التهديدات السيبرانية، منوهاً الى أن المعلومات التي يمتلكها الديوان تعد ملكاً للدولة والدوائر الخاضعة لرقابته والحفاظ عليها وحمايتها يعتبر جزءاً لا يتجزأ من أولويات عمله.



وفد فلسطيني يزور ديوان المحاسبة

وأبدى عكاشة استعداد الديوان لوضع كافة الخبرات والتجارب الأردنية بين يدي الأشقاء الفلسطينيين، مشيراً إلى عمق العلاقات التي تربط كلا البلدين الشقيقين.

من جهته أعرب زهران عن فخره بالتجربة الأردنية باعتبارها «غنية وثابتة وسريعة التطوير»، على حد تعبيره.

حضر اللقاء مدير وحدة الرقابة الداخلية منذر النبر وكادر المديرية.

كما وأكد على عمق العلاقات الوطيدة التي تجمع البلدين الشقيقين، وأشاد بالتجربة والخبرات الأردنية معرباً عن رغبته بمزيد من التعاون المشترك وتبادل الخبرات.

وقدم السيد النبر الجلسة التدريبية التي تناولت تطبيقات عملية ميدانية لدى المؤسسات ذات الصلة بالعمل الرقابي، بالإضافة إلى مواضيع أخرى.

وتأتي زيارة الوفد الفلسطيني إلى ديوان المحاسبة ضمن برنامج أنشطة الدورة التدريبية حول «الرقابة الداخلية»، في إطار التعاون بين المعهد القضائي الأردني والمعهد القضائي الفلسطيني.

زار وفد من مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني برئاسة مستشار رئيس المجلس السيد عيسى زهران، ديوان المحاسبة الأردني بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣٠ للإطلاع على منهجية إدارة نشاط التدقيق الداخلي وإجراء عمليات التدقيق وأساليب ومعايير تقييم الرقابة الداخلية بهدف تبادل الخبرات.

وفي مستهل اللقاء رحب الدكتور بلال عكاشة مساعد الأمين العام للشؤون الفنية بالوفد الضيف واستعرض أبرز القوانين والتشريعات الناظمة لعمل الديوان، ووحدة الرقابة الداخلية ضمن الهيكل التنظيمي للديوان وطبيعة عملها وأهم المعايير المهنية وأفضل الممارسات الدولية لرفع وتجويد عمل الرقابة الداخلية.

كما نوه عكاشة بدور وحدة الرقابة الداخلية في الديوان مقدماً إيجازاً لأبرز القرارات التي تبنتها إدارة الديوان بهدف دعم الوحدة لا سيما فيما يتعلق بتعزيز استقلاليتها ودورها في التقييم الدوري لوحدات الرقابة الداخلية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.



معدل قانون ديوان المحاسبة .. خطوة للأمام

وتضمنت التعديلات إضافة مهمة الرقابة على المنح والمساعدات، لمهام الديوان السابقة والمتمثلة بمراقبة واردات الدولة ونفقاتها وحسابات الأمانات والسلف والقروض والتسويات والمستودعات.

كما أضيفت فقرة للمادة رقم (٣) من القانون الأصلي لتعد هذه التعديلات بمثابة خارطة طريق لتدشين مرحلة جديدة من خلال منح الديوان صلاحية «تحقيق ومراقبة الأنظمة والعمليات المالية المحوسبة والإلكترونية» لدى الجهات الخاضعة لرقابته بما يحقق مستوى أعلى من الجودة والثقة بنتائج أعماله الرقابية.

وجاءت هذه التعديلات انسجاماً مع المعايير الرقابية الدولية وتلبيةً لمتطلبات المنظمات الدولية التي ينتمي إليها الديوان، التي تنص قوانينها على إستقلالية الجهاز وموظفيه وبما يمكن الديوان من أداء مهامه الرقابية.

دخل القانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ المعدل لقانون ديوان المحاسبة حيز التنفيذ، في الثاني من آذار الماضي، بعد المصادقة الملكية ومرور ثلاثين يوماً من نشره في عدد الجريدة الرسمية رقم (٥٧٧١).

وتم تعديل ٧ مواد من القانون الأصلي رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته، حيث أسهمت بتعزيز الشخصية الاعتبارية والإستقلال المالي والإداري لديوان المحاسبة، بوصفه «جهازاً رقابياً» مستقلاً يمارس مهامه وأعماله بحرية واستقلال وله القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافه، كما له موازنة مستقلة يعدها رئيس الديوان وترسل إلى رئيس الوزراء لإدراجها في الموازنة العامة، ليكون بعيداً عن أي ضغوط أو مؤثرات من أي جهة.

وحصنت التعديلات رئيس ديوان المحاسبة فلا يوقف ولا يحاكم عن الجرائم الناشئة عن وظيفته ما لم يصدر قرار من مجلس النواب برفع الحصانة عنه إلا في حالة التلبس بجريمة جنائية، وفي حال القبض عليه بهذه الصورة يجب إعلام مجلس النواب فوراً.

أخبار الديوان

إعداد رئيس قسم الإعلام

السيد عطاالله السطول

القرار الإداري

نصت المادة (٣/هـ) من قانون ديوان المحاسبة رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته على أنه : « يتولى ديوان المحاسبة المهام التالية:

هـ. التثبت من أن القرارات والإجراءات الإدارية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان تتم وفقاً للتشريعات النافذة».

إن أكثر ما يتصدى له موظفو ديوان المحاسبة في تدقيقهم على الجهات الخاضعة للرقابة هو

القرارات الإدارية حيث يبسط موظفو الديوان رقابتهم للتأكد من مدى مشروعية هذه القرارات وتوافقها والتشريعات المعمول بها.

وستعرج في هذه الإضاءة القانونية على تعريف القرار الإداري لمعرفة الأساس الذي ينبغي على المدقق الإستناد عليه في عملية التدقيق.

يعد القرار الإداري أحد الأعمال القانونية الذي تمارسه الإدارة العامة باعتبارها السلطة التنفيذية التي أنيط بها بموجب أحكام الدستور الأردني أداء هذه الوظيفة حيث نصت المادة (٢٦) من الدستور لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته على أن « تناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وفق أحكام هذا الدستور. ».

التعريف القضائي :

استقر القضاء الإداري على تعريف القرار الإداري بأنه « إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والأنظمة بقصد إحداث أثر قانوني معين متى كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً»

حيث يتضح جلياً من التعريف السابق أن القرار الإداري يقوم على عدة عناصر أساسية وانتفاء أي منها يتفي معه صفة القرار وهذه العناصر:

- القرار الإداري عمل قانوني (أي هو إفصاح الإدارة عن إرادتها بغية إحداث أثر قانوني).

- القرار الإداري صادر عن إرادة منفردة (أي أن القرار الإداري هو وليد إرادة واحدة وهي إرادة صاحب الإختصاص الأصلي).

- القرار الإداري صادر عن سلطة إدارية (أي أن القرار يرتبط بالإدارة).

- القرار الإداري صادر بمقتضى القوانين والأنظمة (أي أن تكون السلطة في إصدار القرار مستمدة من القوانين والأنظمة)..

- القرار الإداري يحدث مركز أو أثر قانوني (أي يحدث أثر سواء في الحقوق أو الواجبات).

وعليه فإن مهمة موظفو التدقيق تنبع في الرقابة على هذه العناصر الذي يشكل إكتمالها قراراً

إدارياً تنبني عليه مهمة التدقيق، وعلى ضوءه يتم دراسة مدى توافق

ذلك القرار من حيث توافر جميع عناصره وأركانه أعلاه والتشريعات المعمول بها.

فإذا ما صدر القرار عن الجهة المختصة بإصداره (المرجع المختص) بما له من سلطة بمقتضى القوانين والأنظمة (أي ذو سند قانوني) لإحداث مركز قانوني فإن القاعدة العامة أن كل قرار إداري يعتبر سليماً وفي حدود المصلحة العامة ما لم يرد الدليل على عكس ذلك.

إعداد

رئيس قسم الإستشارات القانونية

أمانى السايح

المصادر

الوجيز في القانون الإداري ، الأستاذ الدكتور علي خطار شطناوي.



الأجهزة العليا للرقابة والثورة الرقمية

ومع تعاظم استخدام الحكومات للتكنولوجيا والتحول الرقمي والسعي الدائم لتطوير أنظمة متطورة وأدوات وحلول مبتكرة باتت تحرك الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAIs) فوائد استخدام التكنولوجيا لتحسين جودة وتأثير عمليات التدقيق الخاصة بها. وبشكل أكبر خلال جائحة COVID-19؛ لا سيما وأن الأجهزة العليا للرقابة التي تتمتع بقدرات تقنية عالية استمرت في أداء دورها بفاعلية وكفاءة دون توقف. (٢)

ويوفر الوعي الرقمي سيناريو مثاليا للتقدم، خاصة مع ظهور مصطلح «محو الأمية الرقمية» كإشارة إلى تلك المهارات التي يمتلكها الأشخاص من أجل إدارة أنفسهم في بيئة ضخمة من الذكاء الرقمي، والتي ستمنحهم وفقاً لليونسكو إمكانية المشاركة في النظام الإعلامي، وتنمية روحهم النقدية واكتساب المعرفة للمشاركة في تنمية المجتمع كمواطنين فاعلين.

شهدت السنوات الماضية ثورة في عالم الحكومات التي نقلت معظم خدماتها إلى «الإنترنت» وأصبح بإمكان المواطنين الحصول على الخدمات العامة من خلال زيارة مواقع «الإنترنت» الحكومية وبطريقة سرية وأمنة سواء لتجديد رخصة القيادة وجواز السفر.. وغير ذلك.

وتبنت الحكومات سابقا وباستخدام الشبكة العنكبوتية نظاما لربط مؤسساتها وخدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور لنجد أنفسنا أمام ما يسمى بـ «الحكومة الإلكترونية».

ومع التطور المتعاظم لاستخدام التكنولوجيا بين عامي (٢٠٠٠ - ٢٠١٣)، وانفجار ثورة الأجهزة والهواتف الذكية، اتجه الخبراء للتفكير بتطوير الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الحكومات واستغلال انتشار الأجهزة الذكية، فـ «الحكومة الذكية» هي تطور لنموذج الحكومة الإلكترونية فلم يكن يتوافر بين أيدينا في السابق سوى الهاتف الثابت والإنترنت والبريد الورقي التقليدي بشكله المحدود. (١)

ووفقاً لأفضل الممارسات الدولية في الأجهزة العليا للرقابة أوصت العديد من المنظمات الدولية باستخدام الأجهزة العليا للرقابة على القطاع العام وسائل التواصل الإجتماعي (SM) للتواصل مع أصحاب المصلحة وتوسيع مشاركتهم، لكن اعتماد واستخدام هذه الأدوات من قبل أجهزة الرقابة لا زال محدود وغير واضح، فهناك اختلاف في السياسات التي تبنتها الأجهزة على صعيد إقليمي ودولي تبعاً لإختلاف أنماط الإدارة العامة المختلفة والأنظمة والقوانين المعمول بها من بلد لآخر، وحجم السكان ومستوى استخدام وسائل التواصل الإجتماعي ومستوى الشفافية.

تعد وسائل التواصل الإجتماعي أداة اتصال يمكنها توسيع نطاق المشاركة بشكل كبير وزيادة تأثير تقارير التدقيق من خلال الوصول إلى الجماهير ذات الصلة، بما في ذلك مجلس النواب والإعلام والجهات المعنية.

وينتج عن هذا أنماط اعتماد يمكن التنبؤ بها تتواءم مع المسار المستمد من السياق المؤسسي ومتطلبات المواطنين وعدد المتابعين ووعي المواطنين أنفسهم. فضلاً عن أن التواصل الجيد مع أصحاب المصلحة يعد أمراً هاماً لنجاح أي جهاز رقابي.

ويشير علماء الإجتماع المقارن إلى أن ذوقنا في الأخبار والأدب والموسيقى يتحدد بما تم إيصاله إلينا سابقاً. ومن خلال تطبيق هذه الفكرة على الأجهزة العليا للرقابة ووسائل الإعلام، يمكن القول بأن رأي المجتمع في دور الأجهزة العليا للرقابة ونتائج نشاطها قد يتشكل من خلال المعلومات التي يتلقاها من وسائل الإعلام.

ولا بد من الإشارة إلى أن لكل منطقة واقعهما الخاص فيما يتعلق بنمو الإتصال الرقمي والوصول إليه وقدرة المواطنين على الإنضمام إلى ثورة الإنترنت. وتشارك الأجهزة العليا للرقابة المنظمات الأخرى في الثورة التكنولوجية وتطبيقها على جوانب الحياة المختلفة من القرن الحادي والعشرين.

وهذا يستوجب من الأجهزة العليا للرقابة أن تكون جسراً بين الحكومات والمواطنين ومصدراً موثقاً للمعلومات والإستقلالية والموضوعية من خلال تقييم متطور للسياسات التي تنتهجها الحكومات والبرامج والأنشطة التي تنفذها والنتائج التي تسفر عنها. وما هذا إلا ترجمة للمعيار رقم (ISSAI 121)، الذي يحدد مسؤولية الأجهزة العليا للرقابة تجاه المواطنين والبرلمان وأصحاب المصلحة الآخرين.

في الوقت نفسه، تفترض الأجهزة العليا للرقابة التغييرات التي يجب عليها إدخالها لبنيتها التحتية عند تبني تقنيات جديدة لتطوير البيئة التقليدية التي يتم فيها تنفيذ مهامها.

ومما لاشك فيه أن نظم المعلومات تدعم عمل الأجهزة العليا للرقابة بطريقة مستدامة ومبتكرة وترفع من كفاءة عملها وفعاليتها. ولكن على الأجهزة العليا للرقابة الإلتزام بتعزيز البنية التحتية لأمن تكنولوجيا المعلومات والتصدي للتهديدات السيبرانية التي تواجهها أنظمتها الخارجية والداخلية، والتي ستضمن المبدأ الأساسي لحماية جودة المعلومات الواردة والمنتجة كجزء من وظائف التحكم، وتحسين المهارات المطلوبة من المدققين الحكوميين لتنفيذ ضوابط فاعلة في هذا المجال.

في الواقع، ان وسائل الإعلام تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل المواقف العامة تجاه الأجهزة العليا للرقابة لعدة أسباب منها؛ سهولة الوصول للمعلومة سواء من خلال الصحف أو التلفزيون أو الراديو أو وسائل التواصل الإجتماعي، والبساطة في إيصال المعلومة في حين أن الأجهزة العليا للرقابة تتعامل مع نتائج ومخرجات التدقيق بمفاهيم وأساليب فنية بينما يتناولها الإعلام بشكل أوضح وأكثر سهولة.

وتحاول العديد من الأجهزة العليا للرقابة إنتاج تقارير تدقيق سهلة الفهم وملفتة للانتباه من خلال تضمينها رسوماً بيانية ومخططات لتبسيط الفهم مع الحرص على إبقاء المضمون شاملاً ومحايداً في طريقة عرضه، وقد يتم إصدار هذه التقارير مع إشعار أو بيان صحفي.

وتعتبر هذه الممارسات شائعة جداً بين الأجهزة العليا للرقابة، حيث يعقد الجهاز النمساوي للرقابة المالية مؤتمراً صحفياً عند تقديم تقريره السنوي، كما يعطي الصحافة نسخة مختصرة من التقرير. كما يقوم مكتب تدقيق الدولة في لاتفيا بتوجيه دعوة للصحفيين لإطلاق تقريره السنوي، وينظم المؤتمرات الصحفية ويزود الصحافة والإذاعة والتلفزيون بالمعلومات حول عمله.

ويعقد الجهاز السلوفاكي للرقابة المالية والمحاسبة كذلك مؤتمرات صحفية كل ثلاثة أشهر لإعطاء الصحافة تحديثاً لعملهم، ويقدم بياناً صحفياً لكل تقرير يتم نشره. كما أن الإشعارات الصحفية المتعلقة بالتقارير هي أيضاً ممارسة معيارية في فنلندا وإيطاليا، بينما تعقد كل من بولندا والمجر مؤتمرات صحفية بشكل دوري.

ومن الجدير بالذكر أن جميع نظريات الإتصال والإعلام الحديثة تجمع على تنامي دور وسائل التواصل الإجتماعي في ضوء الثورة الرقمية التي نعيشها اليوم، فلا بد من العمل على تعظيم الإستفادة من الفرص التي تتيحها وسائل التواصل الإجتماعي، باعتبارها أهم أدوات التنشئة وتشكيل الوعي لعموم الجماهير، وفي الوقت ذاته ضرورة ضبطها وتنظيمها بحيث لا تتحول إلى منصات تهدد أمن المجتمعات واستقرارها.

إعداد

آلاء نايف الحمد
مديرية العلاقات العامة والإعلام



الحصول على أدلة الإثبات عند تنفيذ عملية الرقابة عن بعد

كان على المدقق لدى الجهات الرقابية العمل على جمع أكبر قدر ممكن من أدلة الإثبات والقرائن لينفذ عملية التدقيق بشكلها الصحيح، إعمالاً للمعيار الثالث من معايير العمل الميداني التي أكدت على أهمية اجتهاد المدقق وجده في جمع أدلة وقرائن الإثبات ليتوصل إلى تكوين رأيه الفني حيث جاء المعيار بالقول « يجب الحصول على قدر واف من أدلة الإثبات أو قرائن المراجعة عن طريق الفحص المستندي والملاحظة والإستفسارات والمصادقات وغيرها كأساس سليم لإبداء الرأي في القوائم المالية تحت التدقيق ».

وباختلاف وسائل التدقيق المعهودة المستخدمة في عملية التدقيق ومنها: المعاينة والجرد الفعلي أو المراجعة الحاسوبية أو المراجعة المستندية أو نظام المصادقات (الإقرارات من خارج المنشأة المراد تدقيقها) أو نظام الإستفسارات والتتبع أو نظام الشهادات (الإقرارات من داخل المنشأة) أو نظام المقارنات والربط بين المعلومات أو فحص أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها أو غيرها.

لقد اقتحمت ظاهرة العمل عن بعد عالمنا الحالي بطريقة لا يمكن إنكارها، وقد فرضت نفسها على حياتنا بثنتي حقولها، وكان لا بد من التعامل معها بحكمة وحنكة لضمان سير الحياة وعدم توقفها، ومن بين هذه الحقول التي كان لها الإنصياح والظاهرة التي أمامها هي عملية الرقابة والتدقيق عن بعد.

لم يكن من السهل على الجهات الحكومية والخاصة التعامل مع عمليات التدقيق عن بعد، والحصول على أدلة الإثبات التي تبين صحة المعلومات المالية المراد إخضاعها للرقابة لحدثة الإجراءات المتبعة فيها، مما دفع بها إلى سرعة الالتفاف حول المشكلة التي تواجهها محاولة تجاوزها على الصعيدين البشري والتقني، حيث كان لا بد للجهة الرقابية من تطوير قدرات الكادر البشري العامل لديها للتعامل مع الأنظمة التكنولوجية المتوافرة، لا بل تطويره بزمن قياسي لكونه الخيار الوحيد المتاح لإنجاز عملية الرقابة عن بعد.

ولطول مدة الجائحة فقد أثبت التدقيق الإلكتروني تفوقه على التدقيق بالطرق التقليدية لا بل أصبح وسيلة أصيلة لا غنى عنها في التدقيق، حيث وفر العديد من المزايا ومنها:

- إمكانية تحويل البيانات المتعلقة بالرقابة والتدقيق الإلكتروني إلى بيانات رقمية، مما يسهل من عملية تخزينها واسترجاعها عند الحاجة.
 - توثيق قاعدة بيانات شاملة لجميع أوراق العمل التي تم العمل بها والملفات وغيرها مما يسهل إكمال عملية التدقيق وسريتها.
 - تحقيق جودة عالية في إدارة العمل الرقابي وتوفير نسب الإنجاز.
 - الحد من مخاطر الإحتيال المالي من خلال الإطلاع على صلاحيات المستخدمين على البيانات وإدخالها وتعديلها.
 - تحقيق السرعة والدقة في تحليل البيانات المالية أو غير المالية.
 - تغطية أكبر كم ممكن من القيود المالية نتيجة للقدرات والإمكانات الهائلة التي يتمتع بها معالج الحاسب الآلي، وتحديد عينة الفحص بشكل دقيق.
- وعلى الرغم من ذلك فإنه لا بد من الإعتراف بوجود عيوب واجهت المدقق عند جمعه لأدلة الإثبات خلال عملية التدقيق عن بعد، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
- مواجهة رفض المدققين والمستخدمين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدني القدرات والكفاءات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - التأخر في إصدار البيانات والتقارير المالية مما يضيع على متخذ القرار اتخاذ القرار المناسب بالوقت المناسب.
 - إرتفاع التكاليف المالية التي تتحملها الجهة الرقابية لتوفير بيئة تكنولوجية متطورة.

كانت المهمة الأصعب تكمن في تطويع هذه الطرق واستخدامها عند بدء عملية التدقيق عن بعد، لوجود عدة متغيرات كاختلاف البيئة التدقيقية أمام المدقق التي صعبت من إمكانية استخدام بعض الطرق كالمعاينة والجرد على سبيل المثال، وهي الوسيلة التي توجب على المدقق الإطلاع على الأصل والوثائق المثبتة لوجوده، والقيام بعمليات العد أو القياس أو الوزن... الخ، بالإضافة إلى اقتصار فائدة الجرد على الأصول الملموسة مثل النقد بأنواعه المختلفة والأوراق المالية أو التجارية.

ولهذا فقد لجأ المدقق عند عملية التدقيق إلى استخدام طرق أخرى تكون أكثر كفاية من المعاينة والجرد الفعلي ومنها استخدام المراجعات الحاسوبية والمستندية أو نظام المصادقات لتوفير قاعدة بيانات تتيح له السير لإتمام عملية الإثبات باستخدام الطرق التكنولوجية، إعمالاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (٤٠١) الصادر من قبل الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بعنوان «التدقيق في بيئة أنظمة المعلومات المستندة للحاسوب» بالإضافة إلى إرسال المعلومات بصيغة (soft copy) بواسطة البريد الإلكتروني أو عبر الإيميل ، وفي حالات خاصة تم اللجوء فيها إلى عقد اجتماعات بواسطة الفيديو لمناقشة بعض الأمور أو الملاحظات التي تواجه المدقق وهو ما عرف بالتدقيق الإلكتروني وهو المصطلح المستحدث الذي عرف بأنه « عملية تطبيق أي نوع من أنواع أنظمة التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق ».

كان على المدقق بعد مرحلة جمع الأدلة والقرائن العمل على مفاضلة الأدلة المتحصل عليها لترجيح الدليل الأفضل للوصول إلى معلومات تدقيق دقيقة وصحيحة وصالحة.

وكان على المدقق أن يبحث في علاقة الدليل أو القرينة في تحقيق أهداف التدقيق، واختيار مصدر القرينة ودليل موثوق، بالإضافة إلى اختيار التوقيت المناسب للحصول على القرينة، والتقليل من الحكم الشخصي والإعتماد على ما تم جمعه من أدلة لخفض درجة الخطر.

لقد أصبحت هذه الجائحة الإستثنائية دافعا أمام أجهزة الرقابة العليا لإبتكار طرق جديدة في عمليات التدقيق وبشتى الوسائل المتاحة لديها، وقد إعتمدت بشكل كبير على البيانات والمعلومات المحوسبة وإستخدام الذكاء الإصطناعي لمحاكاة الواقع، كما جعلت من البرامج الحاسوبية أداة تحاكي القدرات الذهنية البشرية مثل القدرة على التعلم والإستنتاج، لرفع كفاءة وسرعة العمل.

مما أوجد علاقة بين التشغيل الإلكتروني وطرق الرقابة الحديثة والتخطيط الإستراتيجي لجهات الرقابة العليا الذي تم دعمه من قبل الإدارة العليا في الجهات الرقابية ومنها ديوان المحاسبة الأردني حيث عمل جاهدا على تطوير أدوات وأساليب التدقيق تماشيا مع الجائحة، بالإضافة إلى عقده العديد من الدورات التدريبية للمدققين في مجال الرقابة المالية، وعقد الشراكات الخارجية مع الدول الصديقة (مشروع التوأمة /الشراكة البولندية).

وقد أدى ظهور هذه العيوب إلى ارتفاع نسبة المخاطر المحتملة عند بدء عملية التدقيق أو أثناءها، ولهذا كان لابد من إلقاء الضوء على تعريف المخاطر، وأهمها دون الدخول في المعايير المعتمدة لذلك، وقد عرفت من قبل الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في المعيار الدولي للرقابة ذو الرقم (٤٠٠) بأنها «مخاطر المعلومات الخاطئة التي تحدث في رصيد الحساب أو مجموعة من المعاملات التي يمكن أن تكون مادية بمفردها أو عندما تجمع مع معاملات خاطئة في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب».

ومن أهم هذه المخاطر بشكل عام:

١. صعوبة الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها المدقق بيسر أو تدقيقها على أرض الواقع.

٢. ضياع الوقت المهدور في حال استدرك وجود نقص في بعض المستندات المراد تدقيقها.

٣. إمكانية اختراق الشبكة وقاعدة البيانات والإحتيال.

ولمواجهة هذه الصعوبات وتفاديا للمخاطر التي قد تنتج في عملية التدقيق، كان على كل من الجهات الرقابية ومدقيقيها العمل على تخفيفها، ومن أبرز ما قامت به الجهات الرقابية تحقيقا لذلك هو العمل على الإستعانة بالمنصات والبوابات الإلكترونية الآمنة لنقل البيانات بسرية فائقة، وتوفير تقنيات حديثة تحاكي الواقع لتساعد الكادر البشري على التدرب عليها، ومن أكثر الأجهزة التي تم التعامل معها في الجهات الرقابية هي الأجهزة اللوحية الذكية (التفاعلية).

وفي نهاية هذه الدراسة الموجزة أورد بعض التوصيات التي قد تساعد في تحسين العمل المؤسسي في ظل التطور التكنولوجي الذي نعيشه، ومنها:

- ضرورة زيادة درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنوع في البرمجيات المستخدمة في الوحدات الحكومية وخاصة ديوان المحاسبة.
- ضبط صلاحيات المستخدم وتحديثها من فترة إلى أخرى، للحفاظ على أمن المعلومات.
- الحرص على تدوين كافة أعمال الرقابة المالية التي تمت على الجهات الخاضعة للرقابة في سجلات خاصة.
- تحديد الإحتياجات التدريبية اللازمة للعاملين في ديوان المحاسبة بشكل دوري وحسب تداعيات الأحداث الحاصلة.
- ضرورة ربط أمن المعلومات بأنظمة الضبط الداخلي، وذلك لمنع الإختراقات، والحفاظ على سرية المعلومات.

إعداد

ربا الرويس

مديرية الشؤون القانونية

قائمة المراجع المعتمدة في المقال :

- الرسائل الجامعية :
- قيصر ، فراس عيد حمد ، اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق على جودة ادلة التدقيق ، رسالة ماجستير ، الجامعة الهاشمية ، لسنة ٢٠١٤ .
- القرالة، مثقال سالم ، اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجيين الاردنيين ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرف الاوسط ، لسنة ٢٠١١ .
- البحيصي ، عصام محمد ابراهيم ، أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية غزة ، لسنة ٢٠١٢ .
- مراجع أخرى



الإتجاهات الجديدة في عمل التدقيق ومستقبل المساءلة

مقدمة

تطوير الإرشادات التوجيهية للرقابة على القطاع العام

بدأ عمل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) بتوجيه الرقابة على القطاع العام منذ أكثر من ٥٠ عاماً. وبالرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وخصوصاً أن معايير التدقيق الدولية لا تعبر عن الاختلاف بين عمليات تدقيق حسابات القطاعين العام والخاص. فعلى سبيل المثال، تعد معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين إلزامية، بينما تواصل الإنتوساي تنظيم التوجيهات وتعزيز تبني وتنفيذ الأجهزة العليا للرقابة إلا أن معاييرها غير ملزمة. كما وتعمل العديد من الأجهزة العليا للرقابة وفقاً لتشريعات وطنية أو معايير خاصة.

استخدام استراتيجيات تدقيق متعددة السنوات

قامت الأجهزة العليا للرقابة بوضع وتنفيذ آليات التخطيط الإستراتيجي بشكل متزايد منذ طرحها لأول مرة في الثمانينيات.

العالم يتغير، والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAIs) تتطور. على مدى ال ٢٠-٣٠ سنة الماضية، عملت الأجهزة العليا للرقابة على تحويل أساليب العمل تدريجياً للتعامل بشكل أفضل مع المتغيرات الخارجية، مثل التغيرات في الدولة والمجتمع. ويعد تحديد الإتجاهات مهمة قيمة تسهل المناقشة وتدعم تبادل الأفكار وتعزز الجهود العالمية.

وبالإطلاق من عملية تدقيق أجرتها المحكمة الأوروبية لمدققي الحسابات، إضافة لأبحاث ومناقشات مع أعضاء مجتمع التدقيق الدولي، فقد تم استعراض الإتجاهات الرئيسية في ممارسات التدقيق الدولية في هذا المقال المستوحى من «تدقيق حسابات اللجنة الإقتصادية لأفريقيا ECA، الإتجاهات الجديدة لأعمال الأجهزة العليا للرقابة» التي نشرت مؤخراً في «Kontrola Państwowa» الصادرة عن الجهاز الأعلى للرقابة في بولندا، كما يقدم المقال ملخصاً موجزاً لهذه الإتجاهات ويعرض نظرة ثاقبة حول كيفية تشكيلها لمستقبل المساءلة.

تتزايد عمليات التدقيق لموضوعات غير اعتيادية بشكل مستمر، العديد منها حساس سياسياً نظراً لإرتباطه بالبرامج العامة ذات الأولوية من قبل الحكومة. ويستوجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تتوخى الحذر حتى لا تتجاوز صلاحياتها، فإن عمليات التدقيق التي تتناول مجالات مثل أنشطة الأحزاب السياسية وأعمال التصويت، والأخلاقيات في الإدارة العامة، والشفافية والنزاهة، تحظى باهتمام متزايد.

إعلام الجمهور

تدعو التوجيهات الدولية للأجهزة العليا للرقابة إبقاء الجمهور على اطلاع، لا سيما من خلال نشر تقارير التدقيق وضمان شفافية إجراءات وأنشطة ونتائج التدقيق. وعلى نفس القدر من الأهمية، ويقترح على الأجهزة العليا للرقابة بما ينسجم والصلاحيات والأطر القانونية الحاكمة، أن تجعل المعلومات متاحة بسهولة وذات صلة. وعلى نفس القدر من الأهمية، يقترح على الأجهزة العليا للرقابة أن تكون المعلومات سهلة الوصول ووثيقة الارتباط بما يتفق مع صلاحياتها والأطر القانونية الحاكمة لها.

يصدر عدد كبير من الأجهزة العليا للرقابة علناً خطط عمل سنوية، و يذهب البعض إلى أبعد من ذلك من خلال نشر معلومات عن عمليات التدقيق التي لم تكتمل بعد، ويقوم كل من جهاز الرقابة في أستراليا والمملكة المتحدة باطلاع أصحاب المصلحة على عمليات تدقيق الأداء الجارية.

وتقدم العديد من الأجهزة العليا للرقابة ومنها؛ إستونيا وسلوفينيا، ملخصاً عن جميع عمليات التدقيق المدرجة في خطة العمل السنوية. منذ عام ٢٠٠٧، ينشر جهاز الرقابة في بولندا (عادة في شهر ديسمبر) خطة تدقيق مفصلة للعام التالي. وفي السنوات الأخيرة، تضمنت هذه الخطة تفاصيل مثل موضوع التدقيق والأسئلة التي تحدد أهداف التدقيق الرئيسية ونوع التدقيق والتواريخ الرئيسية والقسم الذي يقود عملية التدقيق.

تقوم الأجهزة العليا للرقابة التي تمتلك اختصاصات وإجراءات وأنواع رقابة مختلفة بتطوير خططها الإستراتيجية. على الرغم من هذه الاختلافات التنظيمية والإقليمية، فإن الخطط تأخذ في الاعتبار جوانب مماثلة، مثل عمليات الدولة، والتي تميل إلى توجيه عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ومعايير التدقيق، وتعاون أصحاب المصلحة، والموارد البشرية، والتنظيم والإدارة الداخليين.

وفي الوقت الحاضر، تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تمتلك صلاحيات وإجراءات وأنواع مختلفة من التدقيق بوضع خطط استراتيجية. وعلى الرغم من هذه الاختلافات التنظيمية والإقليمية، فإن الخطط عادة ما تنظر في جوانب مماثلة، مثل عمليات الدولة، التي تميل إلى توجيه عمل الجهاز الرقابي ومعايير التدقيق والتعاون مع أصحاب المصلحة والموارد البشرية والتنظيم والإدارة.

وتماشياً مع التوجيهات الدولية، يوصى المدققون باختيار الموضوعات من خلال عملية التخطيط الإستراتيجي للجهاز - من خلال تحليل الموضوعات المقترحة وإجراء البحوث لتحديد المخاطر. وعادة ما تغطي استراتيجيات ديوان المحاسبة عدة سنوات وتنظر في ديناميكيات القطاع العام والأولويات المتغيرة. وهذا يجعل من الصعب التخطيط لعمليات تدقيق الأداء قبل سنوات. وبالتالي، تميل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى صياغة خطط تدقيق سنوية تستند إلى استراتيجية لعدة سنوات إضافة إلى تقييم سنوي للمخاطر.

اختيار مواضيع مبتكرة

بالعموم يمكن تصنيف عمليات تدقيق حسابات القطاع العام إلى واحد أو أكثر من ثلاثة أنواع رئيسية: تدقيق مالي وتدقيق إلتزام (امتثال) ورقابة أداء. ويفحص تدقيق الأداء الكفاءة والفعالية التشريعية والتنفيذية في إعداد وتنفيذ القرارات وما إذا كان دافعوا الضرائب أو المواطنون قد تلقوا قيمة مقابل المال.

تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإجراء استبيانات أثناء عمليات التدقيق ودعوة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني لتوفير معلومات يمكن تضمينها في عمليات تدقيق مختارة. ومن الأمثلة الخاصة على إشراك المواطنين يقوم جهاز الرقابة بإجراء بعض عمليات تدقيق الأداء بمشاركة ممثلي منظمات المجتمع المدني.

أدت هذه الشفافية إلى زيادة الحاجة إلى البيانات الرقمية، والتي أصبحت سائدة بين الأجهزة العليا للرقابة. ويقوم العديد منهم بتطوير أنشطة تحليلية بالتوازي مع رقمنة أعمال التدقيق، مثل استخدام تحليل البيانات الضخمة والإستفادة من التوثيق الإلكتروني المقدم من المدققين وتحسين البرامج لدعم إجراءات التدقيق.

الخلاصة

توسيع مشاركة المواطنين وأصحاب المصلحة

تقدم هذه المقالة ملخصاً موجزاً للإتجاهات الحديثة في ممارسات الأجهزة العليا للرقابة، ويطبقها العديد من الأجهزة وبعضها نادر وبعضها تجريبي، والتي قد تستمر في تشكيل مهنة التدقيق لسنوات قادمة.

أصبح الإلتزام بالمبدأ القائل بأن المواطنين والبرلمان والحكومة هم أصحاب المصلحة الرئيسيين منتشراً على نطاق واسع بين الأجهزة العليا للرقابة.

لمزيد من المعلومات يمكنك التواصل مع كاتب المقال من خلال البريد الإلكتروني التالي ..
jacekmazur398@gmail.com

وتعمل الأجهزة العليا للرقابة بشكل متزايد على إشراك المواطنين (والأطراف المعنية الأخرى) في أعمال التدقيق من خلال توفير الفرص لتقديم المعلومات والتعليقات، حيث يقوم الجهاز الأعلى للرقابة في أستراليا بإشراك المواطنين عند إجراء عمليات تدقيق الأداء، كما ويشجع جهاز الرقابة في المملكة المتحدة المواطنين وأصحاب المصلحة المهتمين على نقل البيانات (الأدلة) بنسبة ٢٥٪ من عمليات تدقيق الأداء.

بقلم الدكتور جاسيك مازور، مستشار الرئيس في الجهاز الأعلى للرقابة في بولندا

إعداد

مصطفى حنيفات

مديرة الدراسات والتدريب

New Trends in Audit Work and the Future of Accountability

INTRODUCTION

The world is changing, and Supreme Audit Institutions (SAIs) are evolving. Over the last 20-30 years, SAIs—slowly and gradually—have been transforming working methods to better address external factors, such as changes in State and society. Identifying trends is a valuable undertaking that facilitates discussion, promotes idea exchange, and enhances global efforts.

Motivated by an audit conducted by the European Court of Auditors and based on research as well as discussions with members of the international audit community, key trends in international audit practices were presented in the article, "Inspired by the ECA's Audit—New Trends in the Works of Supreme Audit Institutions," recently published in the "Kontrola Państwowa" issued by the SAI of Poland. This article provides a brief summary of the trends and shares insight into how they will shape the future of accountability.

Improving Public Audit Guidance. INTOSAI work on public audit guidance began more than 50 years ago. Though progress has been made in recent years, there is still much to be done. In particular, international auditing standards do not express differences between public and private sector audits.

For example, International Standards on Auditing (ISA), issued by the International Federation of Accountants (IFAC), are mandatory. While INTOSAI continues to systematize guidance and promote SAI adoption and implementation, the standards are non-binding. Many SAIs operate based on national legislations or self-established criteria.

Employing Multi-annual Audit Strategies. SAIs have increasingly devised and implemented strategic planning mechanisms since they were first introduced in the 1980s. At present, SAIs possessing various mandates, procedures and audit types are developing strategic plans. Despite such organizational and regional differences, the plans typically consider similar aspects, such as State operations, which tend to direct SAI work, audit standards, stakeholder cooperation, human resources, and internal organization and management.

In line with international guidance, it is recommended auditors select topics through the SAI's strategic planning process—by analyzing potential subjects and conducting research to identify risks. Normally, a SAI's strategy covers several years and considers public sector dynamics and changing priorities. This makes it difficult to plan performance audits years in advance. Thus, SAIs tend to formulate annual audit plans based on a multi-annual strategy coupled with annual risk assessments.

Selecting Non-Routine Topics. In general, public sector audits can be categorized into one or more of three main types: financial, compliance and performance audits. Performance auditing examines legislative and executive efficiency and effectiveness in preparing and implementing decisions and whether taxpayers or citizens have received value for money.

Audits on non-routine topics are steadily on the rise, many of which are politically sensitive given possible connections to government-prioritized public programs. While it is essential that SAIs exercise caution as to not exceed mandates, audits addressing such areas as political party activities and voting acts, ethics in public administration, transparency and integrity, are receiving more attention.

Informing the Public. International guidance appeals for SAIs to keep the public informed, especially by publicizing audit reports and ensuring work processes, activities and products are transparent. Equally important, SAIs, consistent with mandates and governing legal frameworks, are suggested to make the information readily accessible and relevant.

A great deal of SAIs publicly issue annual work plans. Some go a step further by publishing information on audits that are not yet completed (both the Australian NAO and UK NAO update stakeholders on in-progress performance audits).

Several SAIs, including the SAIs of Estonia and Slovenia, supply summarized information on all audits included in the annual work plan. Since 2007, the Supreme Audit Office of Poland publishes (usually in December) a detailed audit plan for the following year. In more recent years, this plan has included details on such components as audit topic, questions defining main audit objectives, audit type, key dates and the department leading the audit.

This transparency has led to an increased need for digital data, which has become progressively prevalent among SAIs. Many are developing analytical activities parallel to digitalizing oversight work, such as using big data analysis, leveraging electronic documentation supplied by auditees, and improving software to support audit proceedings.

Expanding Citizen Participation and Stakeholder Engagement. A commitment to the principle that, next to parliament and government, citizens are the main stakeholders, has become widespread among SAIs.

SAIs are increasingly including citizens (and other interested parties) in audit work by providing opportunities to submit information and comments, such as the Australian National Audit Office (NAO), which calls for citizens to contribute when conducting performance audits. Similarly, for an estimated 25% of its performance audits, the United Kingdom NAO encourages citizens and interested stakeholders to impart data (evidence).

SAIs are also conducting surveys during audits and inviting citizens and Civil Society Organizations (CSO) to provide information for potential inclusion in selected audits. A special example of citizen engagement hails from the Philippines Commission on Audit (COA), where some performance audits are carried out with participation from CSO representatives.

CONCLUSION

This article presents a brief synopsis of recent trends in SAI practices—some applied by many, some rare, and some experimental—that may continue shaping the audit profession for years to come.

by Jacek Mazur, Ph.D., Advisor to the President, Supreme Audit Office of Poland

Access the full article, which presents a description of the ECA audit and SAI practice trends in greater detail, online or via download.

For more information, contact the author at jacekmazur398@gmail.com.

IFPP

stands for

INTOSAI Framework of Professional Pronouncements

إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية

The INTOSAI Framework of Professional Pronouncements

وتتمثل أهداف الإنتوساي من عملية وضع وتطوير المعايير المهنية إلى تعزيز وجود أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة تتسم بالقوة والإستقلالية وتعدد التخصصات، وتشجيع الحكم الرشيد عن طريق:

١. الدعوة إلى وضع معايير دولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتوفيرها والمحافظة عليها.
٢. الإسهام في تطوير واعتماد معايير مهنية مناسبة وفعالة.

حيث تقوم منظمة الإنتوساي من خلال لجنة المعايير المهنية، بتعزيز مساعيها الرامية لتوفير معايير مهنية واضحة وذات صلة من شأنها اضاء المصدقية على عمل مدقق الحسابات على المستوى الفردي وتقارير الرقابة المالية الناتجة عن عملية مراجعة الحسابات. وضمان تحقيق الرقابة المالية المستقلة على القطاع العام ومراجعة الحسابات الحكومية بطريقة عالية الجودة لتعزيز الإستقلالية، والمساءلة، والفعالية داخل الحكومة.

قامت منظمة الإنتوساي ومن خلال مؤتمر الإنكوساي الثالث والعشرون المنعقد في موسكو بالعمل على استبدال الإطار القديم للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAIs) بالإطار الجديد تحت مسمى إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (IFPP)، والذي تم بموجبه إجراء تعديلات هيكلية على الإطار السابق، إضافة إلى إجراء تعديلات على وثائق (ISSAIs) بين عملية سحب معايير لغاية إجراء تعديلات عليها وإصدار مبادئ ومعايير وإرشادات جديدة.

وتضم التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي التصريحات أو الإعلانات الرسمية الموثوقة لمجتمع الإنتوساي، حيث أنها تستند إلى الخبرة المهنية الجماعية لأعضاء الإنتوساي، وتقدم البيانات الرسمية للإنتوساي حول المسائل المتعلقة بالرقابة المالية، ويتم تنظيم وترقيم كل التوجيهات والإصدارات بحسب وضعها وهدفها ضمن إطار واحد.

وتدعم المبادئ الأساسية المبادئ التأسيسية بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وتوضح دور هذه الأجهزة في المجتمع، وكذلك الشروط المسبقة الرفيعة المستوى اللازمة لحسن سير عملها وسلوكها المهني. ويتضمن هذا المستوى (٥) مبادئ.

ثانياً: المستوى الثاني (المعايير الدولية للأجهزة

العليا للرقابة والمالية والمحاسبة) – INTOSAI Standards

إن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAIs) هي المعايير الدولية الرسمية للرقابة المالية على القطاع العام، والغرض من المعايير الدولية هو:

- ضمان جودة العمليات الرقابية الجارية.
- تعزيز مصداقية الرقابة المالية بالنسبة إلى المستخدمين.
- تعزيز شفافية العملية الرقابية.
- تحديد مسؤولية المراقبين الماليين بالنسبة إلى الأطراف المعنية الأخرى.
- تحديد مختلف أنواع العمليات الرقابية والمفاهيم ذات الصلة التي تقدم لغة مشتركة للرقابة المالية على القطاع العام.

وترتكز المجموعة الكاملة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى مجموعة أساسية من المفاهيم والمبادئ التي تحدد الرقابة المالية على القطاع العام، ومختلف أنواع الواجبات والالتزامات المدعومة من المعايير الدولية.

يشمل هذا المستوى على (١٠) معايير، مع الإشارة إلى أن (ISSAI ٢٢٠٠-٢٨٩٩) تتضمن استخدام (٣٧) معيار دولي للتدقيق، ليصبح عدد المعايير ضمن هذا المستوى (٤٦) معيار بما فيهم معايير التدقيق الدولية.

وتعتمد المعايير المهنية الخاصة بالانتوساي على الخبرات المتراكمة عن طريق تطوير المعرفة وتبادل المعرفة الخاصة بكافة الأجهزة العليا للرقابة المالية. حيث يتم تطوير جميع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والإرشادات الخاصة بها وفقاً للقواعد والإجراءات القانونية الواجبة الخاصة بمنتهى الإصدارات المهنية للانتوساي وتكون متاحة للجميع على الموقع الرسمي للانتوساي.

تشمل التصريحات المهنية (٣٨) تصريح/إصدار، إضافة إلى وثيقة (ISSAI ٢٢٠٠-٢٨٩٩) والتي تحتوي على (٣٧) معيار (ISAs)، وهي متوفرة تحت «دليل IAASB الإلكتروني»، ولا يستضيف موقع issai.org نسخاً من هذه المعايير الدولية لتفادي الإزدواجية التي لا داعي لها. حيث يوجد إتفاقية رسمية بين لجنة المعايير المهنية للانتوساي (PSC) والإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وهيئتها المستقلة المعنية بوضع المعايير والمجلس الدولي لمعايير التدقيق والضمان (IAASB) تسمح باستخدام معايير الإتحاد الدولي للمحاسبين مباشرة في أعمال التدقيق من قبل الانتوساي. وتتكون إصدارات الانتوساي من ثلاث مستويات رئيسية وكما يلي:

أولاً: المستوى الأول (مبادئ الانتوساي) – INTOSAI Principles

وهي عبارة عن مبادئ تأسيسية ومبادئ أساسية، وللمبادئ التأسيسية أهمية تاريخية، حيث أنها تحدد الدور والوظائف التي يجب أن تطمح إليها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وقد تكون هذه المبادئ غنية بالمعلومات المفيدة بالنسبة إلى الحكومات والبرلمانات وكذلك الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والجمهور العام، ويمكن استخدامها كمرجعية في إطار عملية تحديد الصلاحيات الوطنية للأجهزة العليا للرقابة.

ثالثا: المستوى الثالث (إرشادات/توجيهات الإنتوساي) – INTOSAI Guidance

توضع الإرشادات والتوجيهات من جانب الإنتوساي من أجل دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمراقبين الأفراد فيما يلي:

- كيفية تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عمليا في العمليات المالية أو في عمليات تدقيق الأداء أو الإمتثال (الإلتزام).

- كيفية تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عمليا في الواجبات والإلتزامات الأخرى.

- كيفية فهم موضوع محدد وتطبيق المعايير الدولية للرقابة المالية والمحاسبة ذات الصلة. ويتضمن هذا المستوى (٢٤) إرشاد وتوجيه.

إضافة إلى المستويات أعلاه تجدر الإشارة إلى وجود (١٢) إصدار (تصريح) لا تزال قيد المراجعة.

إعداد

رئيس قسم التدريب

حسن دندشلة

المصدر: -الموقع الرسمي لمنظمة «الإنتوساي» على شبكة المعلومات الدولية www.intosai.org



الأمن السيبراني

cyber security

أهمية الأمن السيبراني

للأمن السيبراني أهمية كبيرة لكل مجتمع ولكل دولة، فهو مهم على مستوى الفرد في حماية البيانات الشخصية والصور والملفات والفيديوهات والحسابات الشخصية وكلمات المرور والحسابات البنكية. وعلى مستوى المجتمع، من حيث حماية المجتمع من الهندسة الإجتماعية واستهداف السلوك الإجتماعي والبيانات المجمعمة والخصوصيات للمجتمع. وعلى مستوى الشركات والمؤسسات، في حماية الأصول الإلكترونية والبيانات والمعلومات وبيانات الموظفين والسيرفرات والمواقع الإلكترونية. وعلى مستوى الدولة، في حماية أمنها الإلكترونية وحماية الأنظمة المالية والإقتصادية والعسكرية والتلفزيون والراديو من الهجمات الإلكترونية والقرصنة والتعطيل.

الأمن السيبراني مصطلح شامل يطلق على كل من أمن المعلومات على شبكة الإنترنت وأمن العمليات الإلكترونية وأمن الشبكات وأمن التطبيقات، وهو عبارة عن خطوات الدفاع عن البيانات والمعلومات على جميع الأجهزة الإلكترونية المرتبطة بشبكة الإنترنت من الهجمات الضارة وعمليات القرصنة وسرقة البيانات، والتخريب. والأمن السيبراني يطبق في جميع العمليات والتطبيقات الإلكترونية من المواقع على شبكة الإنترنت إلى البنوك والمصارف والحسابات البنكية إلى عمليات الأقمار الصناعية والعمليات العسكرية.

والأمن السيبراني كلمة مكونة من مقطعين الأمن بمفهومه للدفاع والحماية وسائر من الكلمة اللاتينية والتي تعني إلكتروني.

والجدير بالذكر هناك خلط بين مفهومي الأمن السيبراني وأمن المعلومات، فأمن المعلومات يختص بشكل رئيسي بحماية سرية البيانات، وسلامتها، وتوافرها، أما الأمن السيبراني فإنه يختص بشكل رئيسي بحماية البيانات من الوصول الإلكتروني غير المصرح به، ومنع أي اعتداء أو هجوم يقع عليها.

وتتضمن هذه التدابير أذونات الملفات وعناصر تحكم وصول المستخدم. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتوفر بعض الوسائل للكشف عن أي تغييرات في البيانات قد تحدث نتيجة لأحداث غير البشرية أو تعطل الخادم.

٣. توافر المعلومات Availability: المقصود بتوافر المعلومات هو أن تكون المعلومة متوفرة عند طلبها أو الحاجة إليها بأي وقت.

أنواع التهديدات الأمنية

يمكن تصنيف التهديدات الأمنية حسب التالي:

١. تهديدات طبيعية: مثل الزلازل، الهزات الأرضية، البراكين والظوفان، ارتفاع أو انخفاض درجة الحرارة الطبيعية.

٢. تهديدات بشرية متعمدة: مثل الإختراقات المتعمدة أو الهجمات الإلكترونية أو إنتقام من موظف.

٣. تهديدات بشرية غير متعمدة: مثل الإلغاء غير المتعمد أو أخطاء طباعة أو قلة الوعي والتدريب أو الأخطاء في الإدخال غير المتعمد.

٤. الحوادث الصناعية أو الحوادث حسب بيئة العمل: مثل العمل في مصانع كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية أو غيرها من المخاطر.

أشكال الهجمات السيبرانية:

١. تصيد المعلومات هو عملية إرسال رسائل بريد إلكتروني احتيالية تشبه رسائل البريد الإلكتروني من المصادر الموثوقة. والهدف هو سرقة المعلومات الحساسة.

٢. برامج الفدية هي نوع من البرامج الضارة. وهي مصممة بهدف ابتزاز المال عن طريق منع الوصول إلى الملفات أو نظام الكمبيوتر حتى يتم دفع الفدية.

وأصبح للأمن السيبراني أهمية كبيرة بحيث أصبحت الخسائر الناتجة عن الهجمات السيبرانية تكلف الشركات والدول مليارات الدولارات سنوياً، حيث تتعرض الدول في اليوم الواحد إلى مئات الآلاف من الهجمات الإلكترونية ومجالات تعطيل أو سرقة الأنظمة والمعلومات وغيرها من الهجمات الإلكترونية.

ومن هذا المنطلق عمدت الدول، الحكومات والشركات الكبيرة إلى استحداث أقسام جديدة متخصصة في الأمن السيبراني وأمن المعلومات وأمن العلميات، وتقدر حجم الإنفاق العالمي على الأمن السيبراني ٤٠٠ مليار دولار سنوياً. ومثلما لكل دولة قوة عسكرية وإقتصادية ويتم ترتيب الدول حسب الأقوى، أيضا تم ابتكار قوة الدولة السيبرانية وقدرتها على حماية نفسها وحماية أمنها الإلكتروني.

ما هي الغاية من الأمن السيبراني

إن الهدف الرئيسي لحماية المعلومات هو ضمان سرية وسلامة وتوافر المعلومات، إن أي حدث أو مشكلة تهدد المثلث الأمني (سرية وسلامة وتوافر المعلومات) يعتبر تهديد أمني يجب التعامل معه وحله أو وضع آليات أو إجراءات لتفاديه أو التقليل من آثاره.

ما هو تعريف أو المقصود بالمثلث الأمني (سرية وسلامة وتوافر المعلومات):

١. سرية المعلومات Confidentiality: المقصود بسرية المعلومات هو ضمان أن المعلومات يصل إليها فقط الأشخاص المصرح لهم بالوصول إلى هذه المعلومات.

٢. سلامة (نزاهة) المعلومات Integrity: المقصود بالسلامة (النزاهة) هو الحفاظ على تناسق ودقة البيانات طوال دورة حياتها بأكملها والتأكد من عدم تغييرها أو استبدالها خلال دورة حياة المعلومات.

٤. حماية الإنتاجية: يمكن للفيروسات أو الهجمات الإلكترونية أو المشاكل في الكهرباء إبطاء أجهزة الشبكة أو الخوادم أو الكمبيوترات الشخصية.

٥. حماية الموقع الإلكتروني من التوقف: إن كافة أو أغلب الشركات لديها موقع إلكتروني فإذا أصيبت الأنظمة الداخلية بأي خلل أو فيروس أو قرصنة أو أي مشكلة أخرى فهناك احتمال كبير أن يتم تعطيل الموقع الإلكتروني الخاص بك.

٦. حجب برامج التجسس: برامج التجسس هي شكل من أشكال التهديدات الأمنية المصممة للتجسس على أجهزة الكمبيوتر، ويمكن أن تقوم هذه البرامج بنقل المعلومات إلى مجرمي الإنترنت.

٧. منع البرامج الإعلانية Adware: البرامج الإعلانية أو كما تسمى Adware هو شكل من أشكال فيروسات الكمبيوتر التي تملأ جهاز الكمبيوتر.

٨. توحيد بيئة العمل: تطبيق الأمن السيبراني وتوصياته يوفر للشركات حلاً شاملاً للحماية من مجموعة متنوعة من المشكلات والتهديدات الأمنية. يجب أن تتضمن حلول الأمن السيبراني وجود جدر حماية (firewall) وبرامج مكافحة الفيروسات والبريد العشوائي والأمن اللاسلكي وترشيح المحتوى عبر الإنترنت ووجود أجهزة للحماية من إنقطاع التيار الكهربائي وتحديد أماكن عمل آمنة وفصلها عن بعضها البعض وغيره من التوصيات.

٩. دعم موظفي تكنولوجيا المعلومات: معظم مخترقي الإنترنت ومبرمجي الفيروسات قد يتمتعون بخبرة أكثر بكثير من الموظف العادي عندما يتعلق الأمر بالجريمة الرقمية. يمكن من خلال تطبيق الأمن السيبراني تزويد فريقك بالمزايا والدعم الذي يحتاجون إليه لمحاربة المجرمين والتهديدات الأمنية.

٣. البرامج الضارة هي نوع من البرامج المصممة للوصول غير المصرح به إلى جهاز الكمبيوتر أو إلحاق الضرر به

٤. التحايل باستخدام الهندسة الاجتماعية فالهندسة الاجتماعية هي أسلوب يستخدمه الخصوم لإستدراجك إلى الكشف عن المعلومات الحساسة. يمكنهم طلب الحصول على دفع نقدي أو الوصول إلى بياناتك السرية. ويمكن دمج الهندسة الاجتماعية مع أي من التهديدات المذكورة سابقاً.

فوائد الأمن السيبراني

يعتقد البعض أن الأمن السيبراني يتمثل ويحل فقط بإزالة بعض البرامج أو تركيب جهاز (مثل الجدر النارية أو برامج الحماية من الفيروسات) للحماية من التهديدات الأمنية، وينسى أن مثلاً إنقطاع التيار الكهربائي أو عدم أخذ نسخ احتياطية أو عدم الإهتمام بالأمن الفيزيائي يعتبر تهديد أمني، فما هي الفائدة للشركات إذا تم تطبيق الأمن السيبراني بشكل فعال،

دعونا نعرض على بعض هذه الفوائد:

١. حماية بيئة العمل: أكبر ميزة لتطبيق أمن المعلومات في الشركات هي أن توفر حماية رقمية شاملة لعملك.

٢. حماية المعلومات الشخصية أو المالية أو المعلومات المهمة: إذا كان الفيروس أو المخترق قادراً على الحصول على معلومات فيمكنه بيع هذه المعلومات أو استخدامها لسرقة أموال.

٣. العمل بأمان للموظفين: بدون حلول الأمن السيبراني، قد تكون أنت وموظفك معرضين دائماً للخطر من أي هجوم إلكتروني محتمل من الداخل والخارج.

طريقة تطبيق الأمن السيبراني

- يوجد عدة توصيات من عدة جهات تتعلق بالأمن السيبراني مثلا تطبيق توصيات ISO 27001 أو غيره من التوصيات يعتبر تطبيق الأمن السيبراني والطريقة التي سوف أذكرها مبنية على توصيات الأيزو 27001.
1. بيئة ووضع المنشأة يجب على الشركة فهم المنشأة وبيئتها ووضعها من حيث تحديد القضايا الخارجية والداخلية ذات الصلة والتي تؤثر على قدرتها على تحقيق النتائج المرجوة.
 2. القيادة يجب على الإدارة العليا إظهار القيادة والالتزام فيما يتعلق بنظام أمن المعلومات من خلال ضمان سياسة أمن المعلومات وأهدافها الموضوعية وتوافقها مع التوجه الإستراتيجي وتشجيع التحسين المستمر وأن تضع سياسة لأمن المعلومات .
 3. التخطيط يجب تطوير استراتيجية لإزالة أو تعطيل الوظائف غير الضرورية من الأنظمة، وإصلاح الثغرات المعروفة بسرعة.
 4. الدعم يجب على الشركة تحديد وتوفير الموارد اللازمة للإنشاء والتنفيذ والصيانة المستمرة لنظام أمن المعلومات. ويجب أيضا تحديد الكفاءة اللازمة للأشخاص الذين يقومون بالعمل تحت سيطرتها مما يؤثر على أداء أمن المعلومات الخاص بها.
 5. تقييم الأداء يجب على الشركة تقييم أداء أمن المعلومات وفعالية نظام إدارة أمن المعلومات من حيث تحديد ما الذي يجب مراقبته وقياسه، بما في ذلك عمليات وضوابط أمن المعلومات.
 7. التحسينات يجب على الشركة عند حدوث عدم المطابقة لأي إجراء أو توصية أن تقوم بإتخاذ إجراء على عدم المطابقة، واتخاذ الإجراءات للسيطرة عليه وتصحيحه والتعامل مع العواقب وتقييم الحاجة إلى اتخاذ إجراءات للقضاء على سبب عدم المطابقة.

إعداد

رئيس قسم الدراسات والأبحاث
غادة السوطري

المصادر:

- هندرة للبرمجة والأمن السيبراني
- مجلة موضوع
- مجلة Cisco
- ويكيبيديا

المصطلحات الرقابية المعدة من قبل لجنة المعايير المهنية والرقابية في المنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

(إضبط على المصطلح الرقابي أدناه لإظهار التعريف الخاص به)

تم بحمد الله

نشكر لكم حسن إهتمامكم و دعمكم لنا
و نستقبل أي إستفسارات أو مقترحات أو ملاحظات
على إيميل رئيس قسم الدراسات و الأبحاث

GHADA.SOUTARI@AB.GOV.JO